سيناريوهات فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و آليات علاجها

Failure scenarios Of SMEs and treatment mechanisms

مصطفى طويطي
كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة أكلي محند أولحاج البويرة

مصطفى بلمقدم
كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان

ملخص:
لم يعد المحللون يعتمدون على أسلوب أو طريقة بعينها و إنما أصبحوا ينتهجون مناهج حديثة تمكنهم من تحديد الوضعية الحالية للمؤسسة بهدف إستناد القرارات إلى أدوات أكثر تفسيرا ، حيث لم تعد الأرقام الظاهرة في البيانات المالية المنشورة هي المقياس الوحيد الذي يترجم السياسات الإدارية و المالية في المؤسسة و إنما ضرورة الإعتماد على أساليب تأخذ بالجوانب ذات الطابع النوعي في التسيير لصناعة القرارات المالية سواء تعلق الأمر بالقرارات التمويلية أو الإستثمارية أو هما معا ، أيضا عند تنفيذ إستراتيجيات و برامج المؤسسة إلى غير ذلك ، لأجل هذا إتجه البعض إلى إعتماد أساليب حديثة قائمة على تحديد وضعية المؤسسة إنطلاقا من فكرة أن فشل المؤسسة من عدمه يرتبط بشكل كبير بدورة حياتها ، فمن المعروف أن لكل منها عمر محدد في الحياة الإقتصادية وبالتالي تقديم سيناريوهات محتملة لوضعية المؤسسة تأخذ بعين الإعتبار معيار الحجم على أساس أن لهذا دور في تقدير إحتمالية فشلها .
الكلمات المفتاحية: فشل المؤسسة ، أسلوب السيناريوهات ، الإرتباك المالي ، العسر المالي ، المؤسسات المصغرة ، الصغيرة و المتوسطة .

Abstract:

Analysts are using now modern approaches to determine the current situation of the firm instead of using only one method or style. The published financial statements are no longer the only indicator of administrative and financial policies of the firm. There is a need to rely on methods that focus on the qualitative aspects of management to take financial decisions, whether financing or investment decisions or both, and to implement firm's strategies and programs. This is why modern methods, where the firm's situation is based on the idea that failure scenario depends on its life cycle, are used. It is known that each enterprise has a specific lifespan, so possible scenarios that take into account the size to estimate the failure probability of firm's situation are provided.

Keyswords: firm failure, scenarios method, financial confusion, financial difficulty, very small enterprise, small and medium-sized enterprises.

مدخل:

يتسم موضوع فشل المؤسسات الإقتصادية بأهمية كبيرة خاصة في ظل التحول إلى إقتصاد السوق وكذا الإنفتاح الاقتصادي وما نجم عنهما من رفع للحواجز لدول العالم هذا على مستوى النظام الخارجي ، أما على المستوى الداخلي فالرغبة الكبيرة في تعظيم الأرباح عن طريق توسيع الحصة السوقية كأحد الإستراتيجيات الأساسية التي تفرضها البيئة التنافسية والتي تتجسد في العلاقة الطردية بين العامل الأول المتمثل في المخاطرة و العامل الثاني في تعظيم العائد ، لهذا فعملية تحديد و تحليل المخاطر ثم التنبؤ بها قصد إدارتها يعد جوهر العوامل الرئيسية لنجاح المؤسسة التي يرجى منها تحقيق أهدافها، فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود به الحصول على فرص أكبر للربح فإن عدم إدارة هذه المخاطر و التنبؤ بها بطريقة علمية صحيحة و وفق أسس سليمة قد يؤدي إلى فقدان العائد والفشل في تحقيق حتى الحد الأدنى منها .

كما أن إزدياد الاهتمام بالتعرف على وسائل و أدوات تمكن من الكشف المبكر لإحتمالية تدهور الحالة الصحية للمؤسسة ، الأمر الذي جعل من الضروري التنبؤ بها لإمكانية متابعة آثارها و من ثم تلافي الآثار السلبية لها قدر الإمكان ، ففي هذا الصدد أدرك الكثير من الباحثين أهمية إيجاد نماذج تساعد على التمييز بين المؤسسات الفاشلة والمؤسسات غير الفاشلة ، وذلك من خلال الخصائص التي تتسم بها الفئة الأولى في السنوات التي تسبق سنة الفشل ، والتي لابد أن تميزها بشكل واضح عن المؤسسات غير الفاشلة ، وللإحاطة أكثر بهذه الإسهامات و التي يتم توضيحها من خلال محاولة الإجابة على التساؤل الأتي :

ما السيناريوهات المحتملة لفشل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة بالأسلوب الذي يمكن من تدارك الإختلالات؟

وقصد الإلمام بمختلف جوانب الموضوع سيتم الإعتماد على ثلاثة محاور أساسية ، يتم في الأول منها تقديم مفهوم لفشل المؤسسة بشكل عام بإعتباره الحالة غير المرغوب في وصول المؤسسة إليها ، كما سيركز المحور الثاني على المراحل التي تمر بها المؤسسة حتى يتم إقرار فشلها ، أما المحور الأخير فنتطرق فيه إلى أسلوب سيناريوهات الفشل وفقا لطبيعة المؤسسة ، كما سيتضمن المحور على دراسة وصفية لواقع حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية خلال العقد الأخير .

أولا: مفهوم فشل المؤسسة

إرتبط مصطلح الفشل بالباحث Beaver الذي يعد أول من إستخدم هذا التعبير للدلالة على بداية مرحلة وصول المؤسسة إلى إشهار إفلاسها ، حيث نعني بفشل المؤسسة عجز عوائدها عن تغطية كل التكاليف والتي من ضمنها كلفة تمويل رأس المال و عدم قدرة الإدارة على تحقيق عائد على رأس المال المستثمر يتناسب و المخاطر المتوقعة لتلك الإستثمارات[1] ، و لما كان التعثر يؤدي في مراحل متقدمة منه إلى الفشل في حالة عدم البحث عن مسبباته ووضع الحلول اللازمة قبل استفحاله ، فالفشل هو عبارة عن عدم قدرة المؤسسة على دفع التزاماتها عندما يأتي موعد استحقاقها، فهو ليس نتاج اللحظة ولكن ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتتفاعل عبر المراحل الزمنية وتؤدي إلى الحالة التي عليها المؤسسة من عدم مقدرتها على سداد التزاماتها ، أو استعادة توازنها المالي و النقدي و التشغيلي .

ويؤكد بريلمان "J.BRILMAN"[2] على أن المؤسسة الفاشلة ، ليست فقط تلك التي تعاني من مشاكل مالية و إنما هي أيضا التي تترقب صعوبات قد تؤدي إلى عراقيل مالية، كضعف المردودية، صعوبة ظروف التموين والإنتاج، ضعف النشاط، كثرة الإضرابات،...الخ ، و تختلف شدة العجز أو عدم التوازن ، وفق معيارين هما [3]:

- مدى حيوية المؤسسة وسلامة أجهزتها الإدارية وقدرة القائمين عليها ،ووفرة احتياطاتها المخصصة لمواجهة الطوارئ والأزمات، ومدى علاقتها التشابكية بالبيئة المحيطة لها؛

- مدى قوة العائق المسبب للفشل وكذا ضخامة حجمه بالقياس للمؤسسة ، أيضا ظهوره المفاجئ أمام مسيرة المؤسسة ورد الفعل من جانب البيئة المحيطة بالمؤسسة.

كما يمكن التمييز بين الفشل الإقتصادي و الفشل المالي وذلك على النحو الآتي [4]:

- **فشل اقتصادي** : في هذه الحالة لا تستطيع الشركات أن تحقق عائد معقول أو معتدل على استثماراتها، أو عندما يكون صافي رأس المال سالب وذلك عندما تكون القيمة الدفترية للمطلوبات وخصوم الشركة أكثر من القيمة الدفترية لأصولها؛
- **فشل مالي** : في هذه الحالة لا تستطيع الشركة سداد التزاماتها للدائنين والوفاء بديونها المستحقة عليها ، وذهب البعض إلى التفرقة بين التعثر المالي والفشل المالي على اعتبار أن التعثر المالي حالة تسبق الفشل المالي وقد لا تؤدي بالضرورة إليه واستند في هذه التفرقة إلى استخدام معيار المرونة المالية.

ثانيا: مراحل فشل المؤسسة

من المعلوم أن المؤسسات و/أو الشركات لا تصبح متدهورة فجأة أو بصورة غير متوقعة و إنما توجد بعض المؤشرات التي تنبئ بوجود إختلالات ستؤدي إلى الفشل في حال لم يتم إكتشافها و التخطيط لتجنبها أو حتى التقليل من حدتها ، لهذا فإن الحكم على المؤسسة بالفشل يمر بعدة مراحل قبل أن يتم الإعلان عن إفلاسها و من تم تصفيتها أو إعطائها فرصة ثانية عن طريق إجراء التسوية القضائية إذا رأت المحكمة ضرورة لذلك ، وبالتالي يمكن توضيح أهم المراحل المؤدية إلى فشل المؤسسة من خلال الشكل الأتي :

الشكل رقم (01) : مسار فشل المؤسسة الإقتصادية

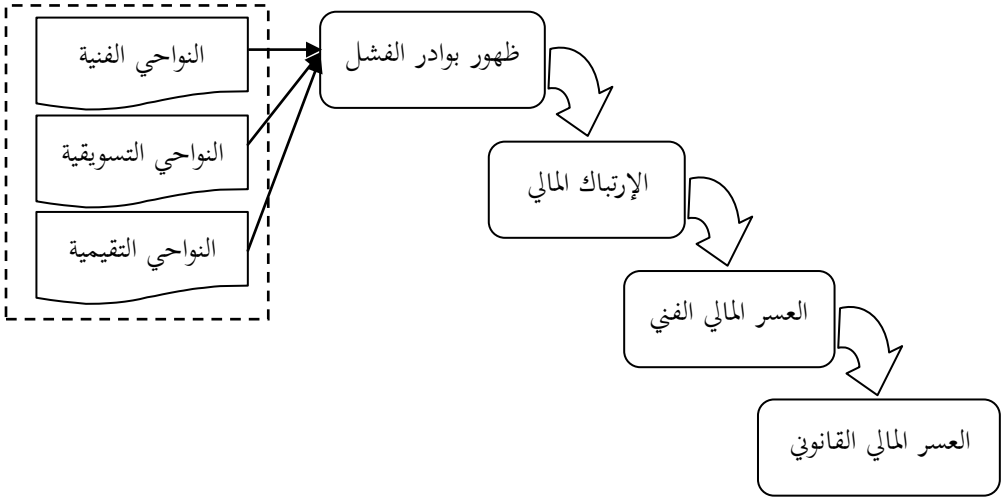

المصدر : من إعداد الباحثين

يتبين من الشكل أن المؤسسة التي دخلت دوامة الفشل تمر بأربع مراحل أساسية قبل الوصول إلى المرحلة التي يتوجب عليها التوقف الإجباري عن ممارسة النشاط بحكم قضائي يعلن إفلاسها إما بصفة نهائية إذا كان القرار يتضمن الإقرار بتصفيتها ، أو بصفة مؤقت إذا كان من الأفضل إجراء التسوية القضائية بمنحها فرصة أخرى لمواصلة النشاط إذا كانت القرائن الثبوتية تقر بذلك ، وعليه يمكن تشخيص المراحل التي تسبق إحدى هذين الإجرائين كما يلي [5]:

I. مرحلة ظهور بوادر الفشل : ترتبط هذه المرحلة بالعديد من الظواهر السلبية و التي من أهمها النقص في الطلب على منتجات المؤسسة ، ضعف كفاءة أساليب الإنتاج، ضعف الموقف التنافسي للمؤسسة ، و الزيادة الكبيرة في تكلفة التشغيل، انخفاض معدل دوران الأصول ، إقرار توسعات استثمارية بدون توافر رأس المال الكافي لمواجهتها، انعدام التسهيلات المصرفية الكافية، وبالإضافة إلى هذا هناك عدة مظاهر تعتبر مقدمات لمرحلة الفشل ومن أهم هذه المظاهر ما يلي :

1. **النواحي الفنية**: و تشمل هذه النواحي
   - عدم القيام بأعمال الصيانة الدورية والسنوية؛
   - عدم توفير الغيار بالكفاءة اللازمة لتجنب تعطل التشغيل؛
   - عدم الحرص على استخدام أنسب الخامات اللازمة للمنتج؛
   - عدم تخطيط الإنتاج بما يكفل التنسيق في استخدام الآلات؛
   - عدم استبدال الآلات و المعدات في الوقت اللازم.
2. **النواحي التسويقية** : و التي تتضمن
   - عدم الاهتمام بتطوير المنتج لمقابلة إحتياجات المستهلك المتطورة؛
   - إهمال التغليف و التعبئة؛
   - إهمال الترويج و الإعلان؛
   - عدم إختيار أساليب التسويق المناسبة للمنتج وللسوق بما يكفل الحفاظ على حصة المؤسسة من السوق.
3. **تقييم المراكز المالية**: وذلك بـ
   - زيادة نسبة المديونية إلى حقوق أصحاب الشركة عن نسبة الأمان؛
   - استخدام قروض قصيرة الأجل لتمويل معدات رأسمالية؛
   - عدم تكوين احتياطي لتجديد الآلات و المعدات؛
   - عدم سداد باقي رأس المال رغم احتياج الشركة؛
   - وجود رصيد متزايد من المنتجات الجاهزة بمخازن الشركة؛
   - وجود رصيد متزايد من المبيعات الآجلة دون تحصيل؛
   - التوسع في استخدام الائتمان التجاري تمويل المشتريات من الخامات؛
   - انخفاض رأس المال المتاح لتمويل دورة الإنتاج بما يؤدي إلى انخفاض الطاقة الإنتاجية المستخدمة فعلا عن الطاقة الإنتاجية المتاحة؛
   - تكرار طلب تأجيل موعد سداد الفوائد أو الأقساط.

II. مرحلة العسر المالي المؤقت (الإرتباك المالي): في هذه المرحلة تكون الشركة ذات أصول تفوق في قيمتها مجموع التزاماتها ولكن توزيع هذه الأصول يكون بشكل لا يمكنها من الحصول على عوامل الإنتاج ومقابلة التزاماتها الجارية لضعف مركزها النقدي وبالتالي فهي تحدث نتيجة لعدم كفاية السيولة، وهذه الحالة عادة ما تكون مؤقتة لأن التدهور مازال في بدايته ، لدى تسمى هذه المرحلة بالعسر المؤقت.

III. مرحلة العسر المالي الفني :كما سبق الإشارة إليه بأنه يشير إلى عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل والتي تنشأ من الانخفاض الجوهري في الرصيد النقدي المتاح واللازم لدفع التزاماتها المستحقة ، وبالتالي فحالة فقدان السيولة تحدث برغم أن الأصول تغطي الالتزامات ولكنها متوفرة في شكل يصعب تحويله لنقدية في الوقت المناسب ، مما يعني أن المشكلة في الموقف النقدي وليس في الموقف المالي ، لهذا فإن الشركة تكون في حالة عسر مالي إذا كانت أصولها المتداولة أو قيمة استثماراتها الموجهة لرأس المال العامل غير كافية لمواجهة التزاماتها الجارية بكامل قيمتها بالإضافة إلى عدم قدرتها على توفير القيمة المناسبة لتشغيل استثماراتها الثابتة والممثلة في القيمة الدائمة للاستثمارات في رأس المال العامل، ومن ثم فإن حالة العسر المالي الفني سترتبط بقيمة مالية لصافي رأس المال العامل .

IV. مرحلة العسر المالي القانوني : تمثل الحالة التي لا تكفي فيها القيمة السوقية لأصول الشركة لمواجهة التزاماتها قبل دائنيها ومساهميها، وذلك نتيجة لحدوث خسائر كبيرة ومتلاحقة أدت لتآكل رأس المال ، ولا يؤخذ في هذا احتفاظ الشركة بأصول متداولة تزيد قيمتها على قيمة الخصوم المتداولة ويعني وجود الشركة في هذه المرحلة بداية النهاية بالنسبة لها، إما بالتصفية أو التسوية القضائية. بالإضافة إلى هذه المراحل يجب الأخذ بعين الإعتبار الملاحظات التالية :

1. على الرغم من التسلسل المنطقي للمراحل السابقة التي تفسر كيفية حدوث الفشل المالي إلا أنه لا يمكن تعميمها في جميع حالات الفشل المالي، فليس بالضرورة أن يحدث الفشل وفقا لهذه المراحل ، لذلك يجب التفرقة بين نوعين من الفشل المالي وفقا لأسبابه ومصادره :
   - **الفشل الزاحف** : ويمكن أن يتم وفقا للمراحل السابقة المشار إليها و يرجع عادة لأسباب داخلية كعدم كفاءة الإدارة و زيادة الاعتماد على الديون والتوسع غير المدروس والإسراف في استخدام الموارد؛
   - **الفشل المفاجئ**: وهذا النوع لا يمر بالمراحل المشار إليها لأنه يحدث فجأة نتيجة للمتغيرات السياسية أو الاقتصادية أو القانونية أو الاجتماعية أو غيرها مما يفرزه المحيط الخارجي للمؤسسة.
2. تعتبر الحالة المالية الفنية للمؤسسة سواء كانت يسيرة أو عسيرة محصلة نهائية لمدى سلامة قرار التمويل والاستثمار قصيري الأجل لأن طرفي قياسها (الأصول المتداولة و الديون) يعكسان بوضوح هذين القرارين. فهناك تماثل في بعض النواحي بين العسر المؤقت و العسر الفني فكلاهما يعني عدم مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها العادية المستحقة، وفي كلاهما قد تفوق قيمة الأصول قيمة الخصوم (إستبعاد رأس المال) بعد و أن كان العسر الفني يتميز بعدم قدرة الشركة على استخدام سياساتها في تحويل الأصول المتداولة وبقيمتها الدفترية إلى النقدية المطلوبة لمواجهة الإلتزامات المستحقة والنمو المطلوب.

ثالثا : تشخيص حالات الفشل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

تختلف حالات حدوث الفشل من مؤسسة إلى أخرى حسب الظروف و العوامل المؤدية إليه ، كما تختلف تبعا لذلك آليات موجهته ، فهناك مؤسسات تبقى فترة زمنية طويلة قبل أن يتم الإقرار بفشلها و من تم لا يمكنها أن تستمر في ممارسة نشاطها أكثر من خمس سنوات ، حيث أشار Altman بأن أكثر من 50% من المؤسسات التي تفشل يحدث لها الفشل قبل السنة الخامسة من عمرها، كما أن بعض المؤسسات لا تستطيع أن تتخطى مستوى الأداء الضعيف الذي أصبح ظلا لها ، في حين أن البعض الآخر يصل إلى المستوى الأعلى من الأداء ثم تفشل ، وعليه سيتم التعريف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة قبل التطرق إلى سيناريوهات الفشل التي يمكن أن تمر بها في حالة تعرضت إلى ظروف مماثلة للتي تم تصورها ، كما سندعم هذا الطرح بإحصائيات المقدمة من طرف هيئات التسجيل و المتمثلة في السجل التجاري و كذا هيئات التصريحات لدى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي ، وذلك فيما يتعلق بالبيانات المتعلقة بحركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية .

I. تصورات فشل المؤسسة الناشئة ، الصغيرة و المتوسطة : يمكن أن نميز بين ثلاثة سيناريوهات من فشل المؤسسات وذلك إعتمادا على ما قدمه الباحث Argenti في هذا الصدد ، حيث يصنف إمكانية تعرض المؤسسة إلى الفشل وفق معياري الحجم و العمر وبالتالي يميز بين أعراض الفشل الذي يصيب المؤسسات حديثة النشأة كونها لم تستطع أن تتجاوز الحد المعقول للأداء خلال السنوات الأولى من ممارسة نشاطها ، أما الصنف الثاني المؤسسات الصغيرة التي رغم طول فترة بقائها في ممارسة النشاط إلى أنها كانت تعاني العديد من الإختلالات التي تم ترجمتها بفشلها ، بينما الصنف الثالث الذي يعتبر أكثر تعقيدا مقارنة بالحالتين السابقتين .

II.1. سيناريو الفشل للمؤسسات حديثة النشأة: تتعرض العديد من المؤسسات المولودة حديثا خاصة في السنوات القليلة الأولى لمجموعة من المعوقات والتي ترسم النهاية الحتمية بوصولها إلى الفشل ، ويمكن توضيح المسار الإفتراضي لإنهيار إحدى المؤسسات حديثة التكوين وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (02) : مسار الإنهيار المتعلق بالمؤسسات حديثة النشأة

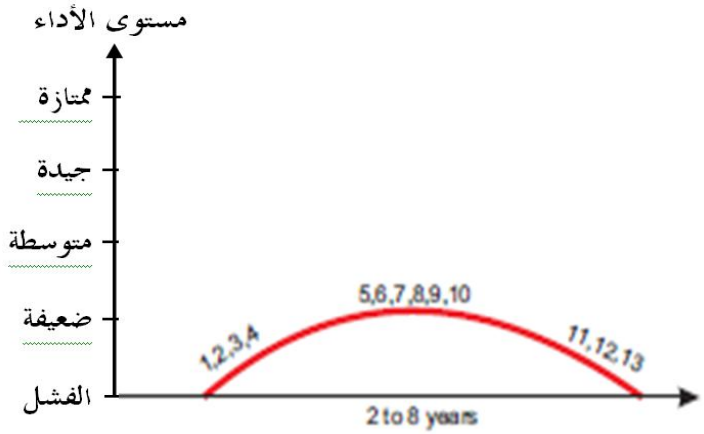

source: J.Argenti " **Trajectory of corporate collapse**" Journal of Accounting Research, Spring 2003.

يتبين من الشكل أن المؤسسة حديثة النشأة تمر بمجموعة من الوضعيات حددها الباحث Argentis في ثلاثة عشر نقطة تعبر كل منها على بروز عيب معين فيها قبل الوصول إلى الوضعية الأخير التي تعني حدوث الفشل وذلك وفق التسلسل التالي [6]:

- تمثل هذه النقطة بداية المؤسسة التي يصاحبها عدد من العيوب أبرزها تركيز الدور على شخص واحد حيث يكون للمؤسسة مسير واحد يقوم بأداء أعمال كثيرة فينشأ ضعف في الإدارة؛
- لا يوجد للمؤسسة ميزانية وبالتالي غياب خطط للتدفقات النقدية و نظام لترشيد التكاليف؛
- تحصل المؤسسة على قروض من البنوك لتغطية إحتياجاتها ومتطلباتها دون التطلع لإحداث توسع أفقي أو عمودي؛
- إقدام المؤسسة على ممارسة نشاطات موسعة؛
- تشير هذه المحطة إلى أن إمكانيات المشروع أقل بكثير من تطلعات وتوقعات المسير ،حيث يمكن حدوث هذه النقطة بعد أشهر من بداية النشاط؛
- تظهر المؤشرات المالية ضعف المؤسسة نتيجة للتدفقات النقدية سالبة و الذي ينعكس على ربحيتها؛
- الإتجاه إلى التفكير بالإقتراض من البنوك مرة أخرى الأمر الذي يوجبها تقديم تقرير عن الحالة المالية للمؤسسة؛
- ظهور مجموعة من المؤشرات غير المالية؛
- يتم ممارسة بعض الأعمال التي بها خطورة، وقد تحدث مخاطر طبيعة في بعض الأنشطة؛
- إتخاذ المسير لبعض القرارات غير الرشيدة كتخفيض أسعار السلع و/أو الخدمات وغيرها من القرارات؛
- مرحلة البحث عن قروض إضافية لإحداث التوازن في الأصول المتدنية ، مع السعي إلى زيادة رأس المال؛
- يجد المالك نفسه لا يستطيع أن يحقق ربحا كافيا لدفع الفوائد على الدفعات المستحقة؛
- تشير هذه المرحلة إلى حالتين ، إما إلى إعلان صاحب المؤسسة إفلاسه إختياريا ، أو أن يتم ذلك بصفة إجبارية إذا تم التبليغ من طرف أحد الدائنين ، وفي الحالتين يتم رفع يد المسير ، و من ثم التوقف عن ممارسة النشاط.

وبالتالي فإن تجنب وقوع بعض المؤسسات حديثة التكوين في مثل هذا السيناريو يستوجب القيام بالعديد من الدراسات القبلية للمشروع (مدى جدوى المشروع إقتصاديا، فنيا وتسويقيا) مع ضرورة التركيز على تلافي العيوب منذ البداية كالاعتماد على مبدأ العمق الإداري في المؤسسة عن طريق تعدد الأدوار الإدارية الواضحة ، تفعيل الوظائف التسييرية و غير ذلك من التعديلات التي تفرضها البيئة الديناميكية الخاصة بهذا النوع من المؤسسات مع الأخذ بعين الإعتبار صغر حجمها و قصر دورة حياتها لأن إحتمالات الفشل كبيرة .

2.II. سيناريو الفشل للمؤسسات الصغيرة (غير الناضجة) : رغم تميز هذا النوع من المؤسسات بطول فترة بقائها و إستمرارها في ممارسة نشاطها نوعا ما ، إلا أن هذا لا يعني أنها غير مهددة بحدوث الفشل ، و عليه قصد أخذ تصور على مثل هذه الحالة يتم إدراج الشكل الذي يوضح المسار الإفتراضي لإنهيار المؤسسات غير الناضجة ؛

الشكل رقم (03) : مسار الإنهيار المتعلق بالمؤسسات الصغيرة

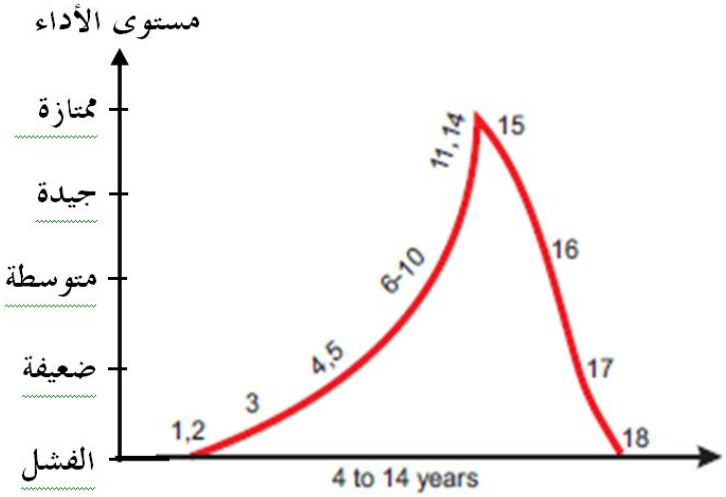

Source: J.Argenti , **Trajectory of corporate collapse**, Op-Cit .

يوضح منحني حياة المؤسسات الصغيرة و التي تتراوح مدة إستمرارها في السوق ما بين أربعة إلى أربعة عشرة سنة وصولها إلى مرحلة الإنهيار الذي يترجم في الوقوع الفعلي للفشل رغم أنها في فترة ما قد حققت أعلى مستويات الأداء الممكنة لكن عدم مراعاة الجوانب الكامنة وراء تحقيق هذه النتائج هو السبب الرئيسي لحدوث الفشل ، كما يوضح الشكل أيضا مجموعة من الحالات لخصها الباحث Argentis في ثمانية عشر حالة تعبر في مضمونها عن الآتي [7]:

- تشير نقطة البداية إلى جانب ظهور العيوب الإدارية التي تصاحب المؤسسة في هذه المرحلة كوجود دور لشخص واحد في المؤسسة و التسيير غير الممنهج إلى غير ذلك؛
- يضاف إلى النقطة السابقة غياب السجلات التي تعبر عن الحركات المالية كـ : الميزانية ، خطط للتدفقات النقدية ، نظام ترشيد التكاليف وغير ذلك مما يفترض مسكه؛
- تعبر هذه النقطة على أن المؤسسة قد بدأت تفرض نفسها في السوق بزيادة نسبة مبيعاتها؛
- نتيجة للزيادة السريعة في المبيعات تستوجب البحث عن مصادر تمويلية جديدة؛
- الحصول على التمويل المطلوب الذي يدل على أن المؤسسة في حالة جيدة بإقرار المقرضين بذلك؛
- يتحقق في هذا المجال العديد من النقاط أبرزها الوصول إلى مستوى مرضي نتيجة الهيمنة على جزء كبير من السوق مقارنة مع مثيلاتها و بالتالي تحقيق الإنتشار المكاني (توسيع شريحة المستهلكين)؛

- سعي المسيرين في هذا المرحلة إلى طرح أسهم في السوق المالية بهدف الزيادة في رأس المال و إنضمام خبرات جديدة ، كذلك الإعتماد على مراجعين و مستشارين خارجيين لمتابعة المسائل المحاسبية و القانونية على إعتبار أن هذين الأخيرين ينموان بنمو الشركة؛
- وصول المؤسسة إلى أعلى مستوياتها في جميع النواحي ، كما يطلق على هذه النقطة بذروة النمو؛
- تشير هذه الوضعية إلى ظهور بوادر الإختلال رغم أن المؤسسة تحقق عوائد معقولة؛
- إستمرار الهبوط الشديد في مستوى أداء الشركة ولا يمكن الحد منه بالتنازل عن جزء من رؤوس الأموال المنقولة ؛
- الإقرار بحدوث الفشل.

تبين من تفسير مسار إنهيار المؤسسات الصغيرة بأنها تنمو و تنجح بصورة سريعة جدا إلى غاية وصولها إلى اللحظة التي تبدأ بوادر التراجع تتشكل ليتم في حالة إتخاذ التدابير اللازمة لإستدراك ذلك بالسير في طريق الانهيار بصورة متسارعة أيضا ، كما يلاحظ وجود نفس العيوب التي تعاني منها المؤسسة في بداية تكوينها ، حيث أن الإدارة تعتمد على عمالة بسيطة في تنفيذ أعمالها أي أن دور المسير الواحد موجود في هذا الصنف ، و لهذا يجب على الشركة أن تقي نفسها منذ البداية بإيجاد فريق عمل مناسب يحتوي على إداريين متخصصين ولديهم المهارات الإدارية العالية للعمل ضمن فريق واحد وإيجاد روح التعاون والمبادرة ، حيث أن هذا الإجراء يكون من بين القواعد لتجنب حدوث الفشل، ولكن خصوصية هذا الصنف بأنه يتميز بإمكانية معالجة الأعراض المؤذية إلى حدوث الفشل أثناء ظهور أعراضه و مسبباته ، فإن وصول المؤسسة إلى أعلى مستويات أدائها وربحيتها وقبل أن تبدأ بالانهيار يكون لديها مقدار من الأرباح التي قد تنقذ الشركة قليلا أو تعوض الشركة عن الخسائر إذا تم إستغلالها جيدا ، وقد تأخذ معالجة الفشل عدة أشكال في الشركة مثلا كتخفيض الإنتاجية أو يتم التخلص من بعض الأنشطة غير الربحية في الشركة أو البيع بسعر منخفض بما يتناسب مع تكلفة الإنتاج الوحدوية و العمل على تنظيم العروض المقدمة للشركة بالصورة التي ممكن أن تستفيد منها.

II.3. سيناريو الفشل للمؤسسات البالغة : يحدث عادة في الشركات الناضجة مكتملة النمو والتي أتمت تجارتها بنجاح فائق لعدة سنوات متتالية أو عقود متتالية ، وهذا الفشل يعتبر من 20% إلى 30% من إجمالي الفشل الذي تتعرض له مختلف المؤسسات ، فهذا النوع يميز الشركات العملاقة، الناضجة التي وصلت إلى مستويات متقدمة من حيث الأداء بمدة حياة طويلة نوعا ما ، إلى أن هذا لا يعني أنها غير مهددة بحدوث الفشل ، و عليه قصد أخذ تصور على مثل هذه الحالة يتم إدراج الشكل الذي يوضح المسار الإفتراضي للمؤسسة من مرحلة النضج إلى الانهيار ؛

الشكل رقم (04) : مسار الإنهيار المتعلق بالمؤسسات البالغة

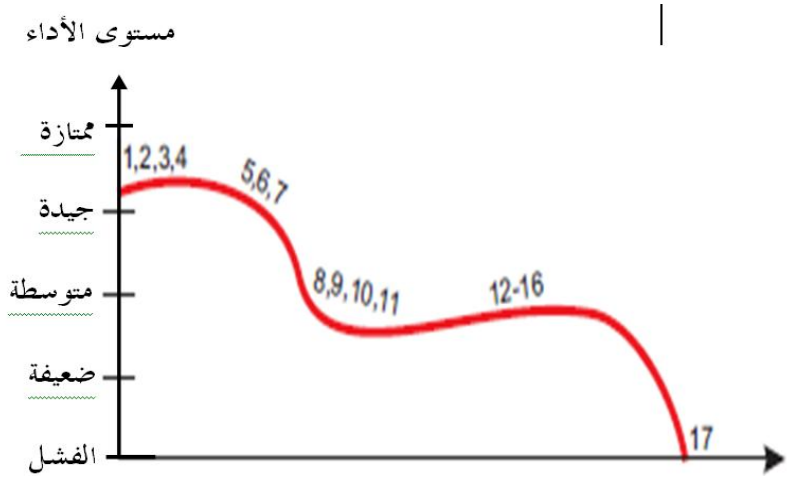

Source: J.Argenti , **Trajectory of corporate collapse**, Op-Cit .

يعبر الشكل عن سيرورة حياة المؤسسة البالغة من خلال مجموعة من النقاط تشير كل منها إلى بروز سمة أو عيب معين فيها قبل الوصول إلى المحطة الأخيرة التي تعني حدوث الفشل وذلك وفق التسلسل التالي[8]:

- تكون الشركة موجودة في مستوى جيد إلى ممتاز مما يدل على أنها تحضى بمكانة سوقية عالية يعكسها هامش الربح المحقق وكذا الرغبة الكبيرة في توسيع الحصة السوقية، بالإضافة إلى هذه الإيجابيات تسجل عدد من العيوب التي من أبرزها تلك المتعلقة بالهيكل التنظيمي كالاعتماد في التسيير على المدير الواحد دون الاستشارات الخارجية و مشاركة العاملين ، كذلك ضعف في الوظيفة المالية بالمؤسسة و التي يمكن التأكيد عليها من خلال نظم المعلومات المحاسبية ، إضافة إلى هذا فإن التغيرات الكثيرة قد تصطدم بمقاومة التغيير في المؤسسة كعدم الاستجابة الداخلية لهذه التغيرات ويصبح الأمر أكثر خطورة إذا إمتدت لعدة شهور أوحتى سنوات؛
- تشير هذه المحطات المتتالية إلى حدوث تدهور متزايد وبشكل تسلسلي ولكن لا يشكل خطر كبير من وجهة نظر المساهمين أو أصحاب المؤسسة لأنه يقع فوق المتوسط لسلم تقييم الأداء، وتزداد المخاطرة هنا ويتبع هذه الأحداث انخفاض بسيط على الأرباح؛
- تبدأ هذه المحطات بظهور العوائق غير المادية بشكل أكبر مع إستمرار الربح بالإنخفاض ولم تتمكن المؤسسة من إعادته إلى وضعه الطبيعي ، تبدأ حسابات حقيقية ودقيقة في الظهور حيث أن المدير يشعر بأنه بحاجة إلى قروض كبيرة الحجم ، هنا تنتقل أموال كثيرة على مستوى الخطورة؛
- يتحقق هنا مستوى ربح ولكن قيمته أقل مقارنة من الفائض المنتظر لتغطية حجم الإلتزامات و الفوائد المطلوب و بشكل عام الشركة عند مستوى أداء غير مرضي لدى المساهمين ، الأمر الذي يدفع بالمسيرين بالبحث عن بعض الإجراءات التنشيطية كوضع حملات تسويقية من أجل التوسع في المبيعات من خلال تقديم بعض التسهيلات للزبائن التي من المنتظر أن ترفع المبيعات مما يؤدي إلى إرتفاع الربح ولو بشكل قليل وذلك من خلال الجهود المقدمة من الشركة ، وهذا ما يفسر إرتفاع منحنى أو مستوى الأداء للشركة ، لكن في النقطتين الأخيرتين سوف يتكرر الأداء الذي حدث في النقطة السابعة مرة أخرى من حدوث الفشل والانهيار ما عدا أنها ستكون قد أصبحت مشبعة من عمليات المعالجة؛
- تعبر هذه النقطة عن حالة رفع اليد مما يعني إعلان الإفلاس.
- يتم التركيز في هذا الصنف على عملية المعالجة بصورة أكبر من الإعتماد على الإجراءات الوقاية على خلاف الصنفين السابقين ، ذلك أن تميزها بطول فترة مزاولة النشاط الذي قد ساهم بشكل كبير في تعظيم الموارد بمختلف أشكالها و نظرا لكبر حجم الشركة وأصولها فإنه يمكنها الإقتراض من البنوك ولكن يجب أن تكون بصورة رشيدة وعقلانية وذلك من خلال تفعيل نظم المعلومات خاصة المحاسبية ، بالإضافة إلى ضرورة إستحداث بعض السياسات الجديدة أثناء عملية معالجة الفشل كتقديم التسهيلات للزبائن ، تخفيض السعر أو التقليل من التكلفة الوحدية للوحدة المنتجة أو المقدمة إلى الزبون كي تضمن التوسيع في الحصة السوقية لزيادة أرباحها .

II. توصيف حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية : عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر منعرجات هامة في إطار موجبات التكيف التي فرضتها الإصلاحات الاقتصادية الجديدة التي إنبثق عنها تغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني ، فعلى ضوء التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات ، أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى الاتفاق بشأنه مع صندوق النقد الدولي 1994 ،ويوضح المنحنى الموالي تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2002 إلى غاية 2012 .

الشكل رقم (05): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة 2002-2012

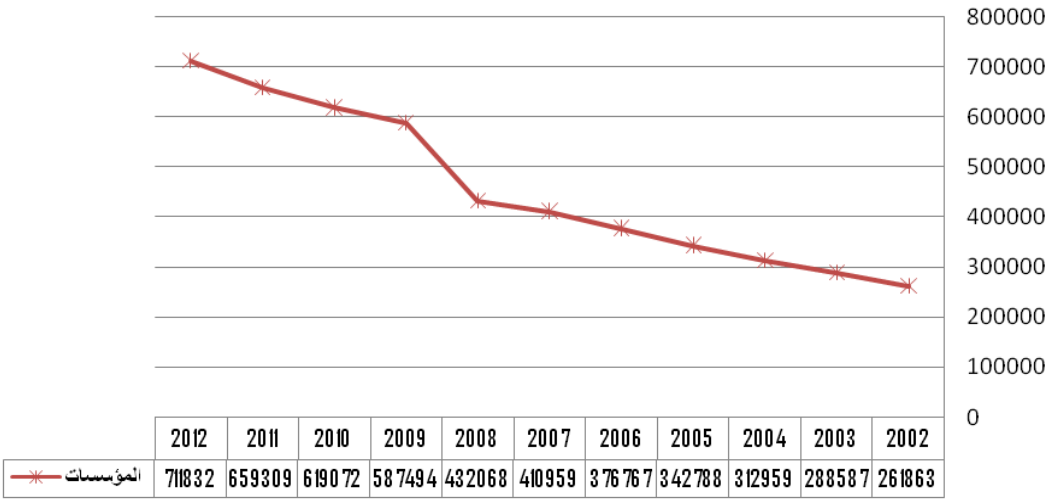

	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
المؤسسات	711832	659309	619072	587494	432068	410959	376767	342788	312959	288587	261863

المصدر : من إعداد الباحثين

نلاحظ من الشكل الزيادة المطردة في معدل النمو للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي بلغت ذروتها خلال سنة 2009 و لعل مرد ذلك هو سياسة الحكومة في الإعتماد على هذا النوع من المؤسسات في دفع عجلة التنمية والتقليل من التأثر بالأزمة المالية العالمية التي شهدتها السنوات السابقة (أزمة 2008) ، ولذلك بالنظر إلى قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التكيف مع الظروف الإقتصادية المختلفة ففي حالة الإنتعاش الإقتصادي تزيد في حجم الإستثمار أما في حالة ركوده تخفض من حجم الإنتاج وهو ما يجعلها أكثر مقاومة لفترات الإضطرابات الإقتصادية ، وهذا ما يؤكد رأي julien بأن إعادة بعث الاهتمام بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بعد عشرية السبعينيات من القرن الماضي كان نتيجة لعدة عوامل، متقاربة فيما بينها و التي من أهمها العوامل المتعلقة بالمحيط الاقتصادي كسياسات التحرير المالي والنقدي التي ساعدت على نشأة اللامركزية في التسيير و انسحاب الدولة من العديد من الأنشطة الاقتصادية، خاصة في الدول النامية والدول التي كانت تنتهج النهج الاشتراكي، وفي مقابل انسحاب الدولة برزت سياسات الدعم الحكومي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

كما أن هذا التطور يشير إلى نمو القطاع الخاص على حساب القطاع العام حيث تم تسجيل 711832 مؤسسة صغيرة و متوسطة مع نهاية 2012 منها 557 مؤسسة تنتمي للقطاع العام أي أقل من 0,1 في المائة ، ولتوضيح الزيادات الصافية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنتي 2011 و 2012 من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (06) : مقارنة تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال سنتي 2011 و 2012

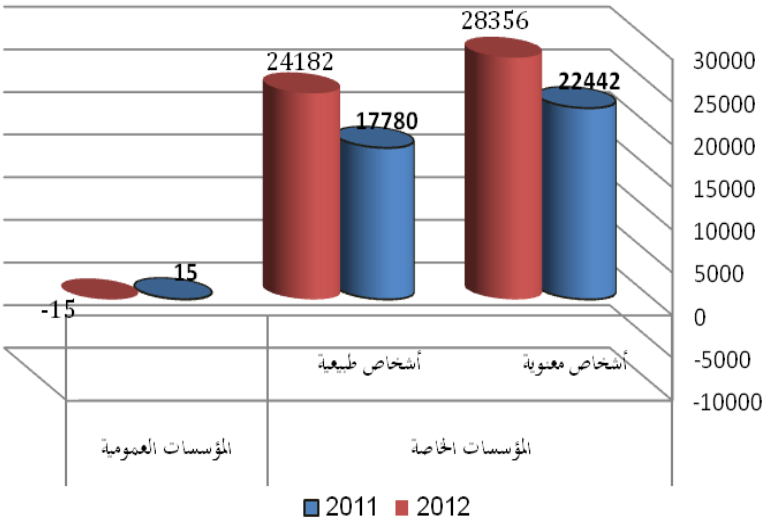

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 20 و 22 .

يبين الشكل أعلاه عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تم إنشائها خلال سنتي 2011 و2012 ، حيث تم تسجيل 22442 مؤسسة جديدة ذات شخصية معنوية خاصة لسنة 2011 ، بينما المؤسسات ذات الشخصية الطبيعية لنفس السنة و المتمثلة في رؤساء مؤسسات المهن الحرة و التي تشتمل على كل من الموثقين ، المحاميين ، المحضرين القضائيين ، الأطباء ، المهندسين وغير ذلك ، والتي تم تسجيل 17780 مؤسسة جديدة على مستوى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي (CNAS) ، أما بالنسبة للمؤسسات العمومية و التي تمثل جزء ضئيل بمحيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث شهدت تحسن بـ 15 مؤسسة مقارنة مع سنة 2010 أي تحسنت من 557 إلى 572 مؤسسة و الذي يمكن إرجاعه إلى تغير البنية الهيكلية و السياسات الإقتصادية للقطاع العمومي .

أما بالنسبة لمقارنة هذه النتائج مع حصيلة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال سنة 2012 وفق التصنيف المعتمد في الشكل ، فنلاحظ إرتفاع محسوس لعدد المؤسسات الخاصة ذات الشخصية المعنوية و التي وصلت إلى 28356 مؤسسة ، وهي أعلى من تعداد السنة الفارطة بـ 5914 مؤسسة وما يعادل نسبة نمو تقدر بـ 26,35% ، حيث توزعت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة على الأنشطة الأساسية ووفق طبيعتها القانونية حسب ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (01): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب الطابع القانوني لسنة 2012

طبيعة التصنيف / قطاع النشاط	مجموع المؤسسات ص.و.م الخاصة		توزيع المؤسسات حسب تصنيف الأجراء		
	العدد	النسبة	م. مصغرة من 1 إلى 9عمال	م. صغيرة من 10 إلى 49 عامل	م. متوسطة من 50 إلى 250 عامل
الخدمات	17892	63.10%	17475	354	63
البناء و الأشغال العمومية	6470	22.82%	5915	498	57
الصناعة	3671	12.95%	3541	118	12
الفلاحة و الصيد البحري	271	0.96%	260	11	0
خدمات ذات الصلة بالصناعة	52	0.18%	40	8	4
المجموع	**28356**	**%100**	**27231** **%96,03**	**989** **%3,49**	**136** **%0,48**

Source : Bulletin d'information Statistique de la PME , Document de travail Réf. 55 /DGVSEES/2013, édition 2013 , N22, P13

يشير الجدول إلى ملحوظتين هما تمركز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في قطاع الخدمات بـ 63.10% من إجمالي عدد المؤسسات الخاصة ذات الشخصية المعنوية و التي تضم النقل و المواصلات ، التجارة ، الفندقة و الإطعام ، خدمات للمؤسسات، خدمات للعائلات ، مؤسسات مالية ، أعمال عقارية ، خدمات للمرافق الجماعية ، بينما قطاع البناء و الأشغال العمومية بـ 22.82%، وقطاع الصناعة بـ 12,95% والذي يشمل مجال المناجم و المحاجر ، الحديد و الصلب ، مواد البناء ، كيمياء ، بلاستيك ، الصناعة الغذائية ، صناعة النسيج ، صناعة الجلد ، صناعة الخشب و الورق ، صناعة مختلفة ، في حين بلغ قطاع الفلاحة و الصيد البحري نسبة 0,96% من إجمالي المؤسسات ، أما نشاط خدمات ذات الصلة بالصناعة فتتمثل في خدمات الأشغال البترولية ، المياه و الطاقة ، المحروقات بـ0,18% ، أما الملحوظة الثانية فهي إعتمادها على الأنشطة قليلة العمالة و التي تشغل أقل من عشرة عمال و بنسبة 96% من إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية) ، تم يليها المؤسسات التي تشغل أقل من خمسين عامل و أعلى من التصنيف السابق .

خلال نفس السنة (2012) نلاحظ تراجع في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية بنسبة 2,69% مقارنة مع السنة الماضية حيث إنخفض عددها من 572 إلى 557 مؤسسة ، حيث تمارس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشاطها في جميع المجالات الإقتصادية الوطنية ، إلا أنه يغلب عليها القطاع الزراعي بنسبة 33 % وكذا قطاعي الصناعة و الخدمات بنسب متقاربة ، و الجدول الموالي يبين بشكل مفصل توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية على الأنشطة الرئيسية ووفق طبيعتها القانونية كالآتي :

الجدول رقم (02): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب الطابع القانوني لسنة 2012

طبيعة التصنيف / قطاع النشاط	مجموع المؤسسات ص.و.م العمومية		توزيع المؤسسات حسب تصنيف الأجراء		
	العدد	النسبة	م. مصغرة من 1إلى 9 عمال	م. صغيرة من 10إلى 49 عامل	م. متوسطة من 50إلى 250 عامل
الصناعة	171	30.70%	-	23	148
الخدمات	151	27.11%	7	62	82
الزراعة	184	33.03%	22	109	53
البناء و الأشغال العمومية	40	7.18%	-	4	36
المناجم و المحاجر	11	1.97%	-	2	9
المجموع	557	%100	29 %5.21	200 %35.91	328 %58.89

Source : Bulletin d'information Statistique de la PME , N22,Op-Cit , P11.

كما تبين البيانات السابقة إعتماد القطاع العمومي على المجالات كثيفة العمالة ، لكن رغم ضآلة تعداد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية إلى أنها تشغل حوالي 47375 أجير إي بمعدل 85 أجير لكل مؤسسة عمومية بمختلف القطاعات .

III. حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لعام 2012 : تشير التصريحات و تسجيلات الهيئات الإجتماعية لتأمين العمال الأجراء بأن تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد بلغ 711832 مؤسسة عند نهاية عام 2012 منها 52523 مؤسسة جديدة أي بمعدل نمو يقدر بـ 7.97% موزعة على كل قطاعات النشاط حسب طابعها القانوني وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03): حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لسنة 2012

طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة		2011	حركية المؤسسات لسنة 2012			2012	نسبة النمو
			إنشاء	إعادة إنشاء	شطب		
المؤسسات	أشخاص معنوية	391761	30530	5876	(8050)	420 117	7.24%
	أشخاص طبيعية	120095	10622	-	(323)	130 394	8.58%
	نشاطات الحرفية★	146881	13992	-	(109)	160 764	9.45%
المؤسسات العمومية		572	557	-	(15)	557	-2.62%
المجموع		**659309**	**55701**	**5876**	**8497**	**711 832**	**7.97%**

Source : Bulletin d'information Statistique de la PME , N22,Op-Cit , P10.

نلاحظ أن حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع نهاية 2012 تم تسجيل 711 832 مؤسسة تتوزع على النحو الأتي :

- أشخاص معنوية : 420117 مؤسسة صغيرة و متوسطة أي بنسبة 59,02% من مجموع المؤسسات؛
- أشخاص طبيعية : 130394 مؤسسة صغيرة و متوسطة أي بنسبة 18,32% من مجموع المؤسسات؛
- الأنشطة الحرفية : 160764 مؤسسة صغيرة و متوسطة أي بنسبة 22,58% من مجموع المؤسسات؛
- المؤسسات العمومية : 557 مؤسسة صغيرة و متوسطة أي بنسبة 0,08% من مجموع المؤسسات .

وعند المقارنة مع 2011 نجد أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عرف تزايدا يقدر بـ 7,9% ، ويتمثل هذا التزايد في خلق 52523 مؤسسة جديدة متوزعة على 28356 مؤسسة ذات طبيعة معنوية (53,99% من مجموع المؤسسات المنشأة) و بمعدل نمو يقدر بـ 7,24% ، في حين كانت 24182 مؤسسة ذات طبيعة شخصية (46,04% من مجموع المؤسسات المنشأة) بتزايد يقدر بـ 9,06% تتوزع هذه الحصيلة بين أشخاص طبيعية و الأنشطة الحرفية بـ 10299 و13883 على التوالي لكل منهما ، أما بالنسبة للتغير في إنشاء المؤسسات العمومية فقد شهد تراجع بـ 15 مؤسسة ، أي بنسبة تدني تقدر بـ (2.62%)، وهذا ما يشير إلى أن نسبة مساهمة القطاع العام في خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تراجع نوعا ما إذ يساهم بـ 0,078% من إجمالي المؤسسات .

إن الإتجاه نحو تحسين مناخ الإستثمار لصالح المقاولين و الشغل سوف يعرف حركية خلال الأشهر القادمة ، وذلك بالنظر إلى القرارات المهمة المتخذة من طرف مجلس الوزراء فيما يخص العقار الصناعي ، تمويل الإستثمار وتخفيف الأعباء على أرباب العمل ، و حسب معطيات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي فقد تم شطب 8497 مؤسسة صغيرة و متوسطة ، إذ تبين المعالجة المعمقة لتشطيب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى هيئات التسجيل[9] ، بأن المؤسسات المتوقف نشاطها تتعلق بشكل كبير بالنواحي الإدارية ، وذلك بإجراء تغييرات في مسار حياتها الإقتصادية ، ومن أهم التغيرات المتكررة نذكر تغير الوضعية و/أو المقر الإجتماعي ، تغير نوعية النشاط ، خلق مؤسسات جديدة وغيرها .

كما يجب الأخذ بعين الإعتبار الإجراءات المستخلصة من الثلاثية لشهر ماي 2011 التي نصت على تقديم مساعدات لكل المؤسسات الجزائرية التي تعاني صعوبات مالية ، حيث يمكن أن تستفيد هذه الأخيرة من إعداد جدولة الديون الجبائية والضريبية لمدة 36 شهر على الأكثر ، وتجسيدا لهذا فقد أطلقت المديرية العامة للضرائب في 01 فيفري 2012 إشعار لجميع المؤسسات تبعا لوقائع المعلومات المطروحة لعملية إعادة هيكلة الديون الجبائية [10].

خلاصة :

إن عملية تشخيص ظاهرة فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إعطاء تصورات ورسم السيناريوهات التي يمكن تصنيف المؤسسة من خلالها وذلك على مدار حياتها الإقتصادية ، فالمؤسسة الفاشلة لا تصبح فاشلة بمحض الصدفة و إنما تتشكل الظاهرة نتيجة تراكم العديد من المشاكل كعدم قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها ، عدم إستغلال الفرص المتاحة بسبب الإضطرابات في الجوانب المالية الإدارية و الفنية إلى غير ذلك ، كما أن إعتماد المؤسسة على تصفية بعض الإستثمارت و الأصول كحل لا بديل عنه في أوقات غير مناسبة ، يتسبب في تكبدها خسائر كبيرة ، وعليه فقد يرى العديد من الباحثين إلى أن المؤسسة و/أو الشركة تعتبر فاشلة إذا حققت خسائر لمدة ثلاثة سنوات متتالية ، ذلك أن الخسائر المحققة إذا ما تم التخفيف من حدتها ستؤدي إلى إنخفاض مخل بالتوازن النسبي للبنية المالية للمؤسسة الأمر الذي سيؤدي بها إلى الإفلاس و من ثم إصدار الحكم بتصفيتها ، أو منها فرصة ثانية عن طريق إجراءات التسوية القضائية .

الهوامش و المراجع المعتمدة:

[1] – وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار " **استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية** " مجلة تنمية الرافدين– جامعة الموصل ، العراق ، العدد 100، مجلد 32 لسنة 2010 ، ص 12 .

[2]- J.F.Daigne "**dynamique de redressement d'entreprise** " éd d'organisation, Paris, 1986, P27

[3] – محسن أحمد الخضيري، "**الديون المتعثرة :الظاهرة ، الأسباب ، العلاج**" إيتراك للنشر والتوزيع – القاهرة ، مصر ، 1996، ص 35 .

[4] – علي شاهين ، جهاد مطر " **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين :دراسة تطبيقية** " مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) –غزة ، فلسطين ، مجلد 25 ، 2011 ، ص 859 .

[5] - محمد عبد الحافظ البغدادي "**إطار مقترح للتعامل مع القروض المتعثرة في المؤسسات المالية المصرفية** " ورقة بحثية مقدمة للملتقى الإداري الثالث ، الجمعية السعودية للإدارة ، المملكة العربية السعودية ، 1426هـ .

[6] - J. Argenti " **Corporate collapse the causes and symptoms** " Hohn wiley and sons, New York , P154-156

[7] - J. Argenti , Corporate collapse the causes and symptoms " Op-Cit " P155-156

[8]- J. Argenti , Corporate collapse the causes and symptoms " Op-Cit " P158

★ تبعا لإنشاء وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار (التغير الحكومي بتاريخ 28 /2010/05) فإن نظام جمع المعطيات المتعلق بفئة الصناعة التقليدية لتسجيل الحرفيين قد تغير ، حيث أصبح يتم الإعتماد على معطيات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء (CASNOS) كمصدر معلومات للحرفيين المسجلين ، بدلا من قاعدة البيانات المعتادة المتكونة من شبكة غرف الصناعة التقليدية و الحرف .

[9]– السجل التجاري وكذا تصريحات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي .

[10]– نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وثيقة عمل رقم :42/DGVSEES/2012 ، العدد 20 ، ص 7 .